

أثر المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في تنمية السياحة البيئية المستدامة في الجزائر

The Impact of Community Participation through Civil Society Institutions on the Development of Sustainable Ecotourism in Algeria

إيديو ليلى

¹ جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، idiou.leila@univ-khenchela.dz

(<https://orcid.org/0009-0002-2889-9671>)

تاريخ القبول: 2025/11/06

تاريخ الإستلام: 2025/09/22

ملخص:

تؤكد العديد من الدراسات أنه ثمة تحول كبير في دور المجتمع المدني من مجرد تلبية احتياجات الأفراد وتطلعاتهم إلى المساهمة ببرامج التنمية ومخططاتها. انطلاقاً من هذا التوصيف تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على المشاركة المجتمعية للمجتمع المدني وشراكته مع الدولة للرفع من معدلات التنمية السياحية. معرجين على تفصيل ماهية العمل التنموي التطوعي وآليات تنفيذه من خلال التجربة الجزائرية. وقد خلصنا في نهاية هذه الورقة إلى أن المجتمع المدني الجزائري، يمكن أن يكون شريكاً فعالاً للجهات الرسمية إذا ما وفرت له الآليات والإمكانيات الكفيلة بتعزيز نشاطه، وتفعيل أدواره المنوطة به على مختلف الصعد.

الكلمات المفتاحية:

التنمية؛ التنمية السياحية المستدامة؛ الجمعيات؛ السياحة البيئية؛ المجتمع المدني؛ المشاركة المجتمعية

Abstract

Many studies emphasize that the role of civil society extends beyond merely meeting the needs of individuals and expressing their concerns, to effectively contributing to sustainable development programs through active participation. This study aims to highlight the role of civil society institutions in developing sustainable ecotourism in Algeria. The descriptive analytical method was adopted in order to clarify the dimensions of this role, focusing on the contribution of civil society associations operating in ecotourism. The study concluded that civil society can serve as an effective partner for official institutions if properly integrated into programs, benefiting from its accumulated experiences and field expertise in various regions.

Keywords:

Development; Sustainable Tourism Development; Associations; Ecotourism; Civil Society; Community Participation

1. مقدمة

لقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا هاما في عملية التنمية المستدامة، ومع أن دورهم قد تحول بشكل عام من مجرد تقديم العون والمساعدة الإنسانية إلى دعم مباشر لإجراءات التنمية، وتحول أيضا من مجرد العمل من طرف واحد، أي بمفردها، إلى العمل بالشراكة مع الحكومات المحلية، لذلك، فإن نشاطات المنظمات غير الحكومية العالمية تستمر لتمثل جزءا هاما من إجراءات دعم التنمية في الدول النامية وتلك المتحولة.

إن حجم المنظمات غير الحكومية، والناشطين، وأدوارهم تتطور وترتقي بسرعة فائقة مع تنامي عناصر المجتمع المدني العالمي وتطوره، كما أن هناك شراكات جديدة تنشأ وشركاء فاعلون ينمون بما في ذلك أولئك الذين في منزلة ما بين الشركات العابرة للقارات، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية.

وهناك دور آخر تضطلع به المنظمات غير الحكومية وباقي قطاعات المجتمع المدني وهي موافقتها على البرامج الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاركتها فيها، أو عدم موافقتها وإحجامها عن المشاركة مما يجعل أية عملية إصلاحية رهنا بموافقتها أو عدمها، وهذا الدور الدفاعي أو التأييدي يعتبر من أهم الأدوار المناطة بقطاعات المجتمع المدني وتحديدا المنظمات غير الحكومية.

وبالتالي، أمام أحقية المجتمع المدني بالمشاركة في اتخاذ القرارات، والدور الحيوي لمؤسساته ومنظماته المحلية، فإن طاقة المنظمات غير الحكومية المحلية وطاقت المجتمع المدني المحلي تكبر وتتطور لما تلاقيه من دعم متعدد الجوانب والأطراف، وهي تتعلق بالازدياد المستمر لأهمية المجتمع المدني وقطاعاته حول العالم، وانتشار مبدأ تطبيق الديمقراطية وبرامجها عالميا (الطراح و سنو، 2004، 62، 63).

الإطار المعرفي للبحث

II. إشكالية الدراسة:

تتميز السياحة بالعديد من المنتجات والمعاملات المرتبطة بقطاعات أخرى كالصحة، التعليم، الثقافة، النقل وغيرها. وبما أنها تقوم على شبكة من العلاقات والمنتجات والتبادلات فإن تطويرها يعتمد على مساهمة مختلف الأطراف ذات الصلة، وهو ما يجعلها مسؤولية مشتركة.

في هذا السياق، تعتبر مؤسسات المجتمع المدني جهات شرعية وفاعلة تساهم في ترقية السياحة البيئية المستدامة التي تضمن حق الأجيال القادمة في بيئة ملائمة، وتسلب الضوء على المشاكل والمخاطر المحيطة بنا من خلال الدور الرقابي الذي تلعبه، معتمدة في ذلك على طبيعة علاقتها بالفرد والمجتمع.

وتُظهر الدراسات الحديثة أن المجتمع المدني يمثل آلية لتحقيق التنمية الشاملة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، خاصة مع عجز الدولة وحدها عن تلبية احتياجات المجتمع، وهنا يعد إشراك السكان المحليين في التخطيط السياحي أمرا ضروريا لفهم أفضل لعمليات التنمية المحلية، والحفاظ على البيئة وضمان الاستدامة.

غير أن دور المجتمع المدني في صنع القرار السياحي من حيث - السياسات واتخاذ القرار - يختلف حسب مستوى ونوع المشاركة، وبالتالي فإن قدرة المجتمع المدني على التأثير في صنع القرار وصياغة السياسات تعتمد على درجة المشاركة المطبقة فعليا في كل سياق محلي.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الورقة للبحث في أثر مشاركة المجتمع المدني في تنمية السياحة البيئية المستدامة في

الجزائر؟

ويمكننا أن نتساءل عن المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال

الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل استطاع المجتمع المدني في الجزائر أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة ومتطلباتها؟
- ما طبيعة مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تنمية السياحة البيئية من خلال تجربة الجزائر؟

- فيما تتمثل محددات العلاقة القائمة بين المجتمع المدني وأسس التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؟
- III. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في ترقية السياحة البيئية، وأثر ذلك على التنمية المستدامة من خلال التجربة الجزائرية.
- إبراز أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة.
- وصف مساهمة المجتمع المدني في ترقية سياحة بيئية مستدامة في الجزائر.
- IV. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تتناوله موضوعات التنمية المستدامة، حيث أن التنمية أصبحت هدفا ملحا لكافة الشعوب والدول للرقى بها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. كما تظهر لنا أهمية البحث خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تربط بين دور المجتمع المدني بالتنمية، في محاولة للوقوف على أثر المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

V. المقاربة المنهجية:

تندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالتنمية المستدامة، قصد الوقوف على العلاقة وتحليلها من خلال التجربة الجزائرية، وللحصول على أدق المعلومات النظرية والميدانية التي تخدم أهداف الدراسة، قمنا بتوظيف المقاربة المنهجية الوصفية حيث تسمح لنا برصد التراث العلمي المتعلق بموضوع الدراسة من المصادر والمراجع، ولا تقف عند هذا الحد لجمع المعطيات ووصف الظاهرة، وإنما تعتمد إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة، من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

أولاً: مداخل مفهوم المجتمع المدني: خصائصه وأدواره

1. الدلالات المعجمية والاصطلاحية للمفهوم:

نعرض من خلال هذا الجزء دلالة المفهوم من جانبين: الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي لكي يتبين لنا تحديدا ما المقصود بالمجتمع المدني؟

1.1. الدلالة اللغوية:

لم تعرف المعاجم العربية القديمة مصطلح "المجتمع المدني"، إذ لم يكن هذا المصطلح معروفاً في ذلك الوقت؛ إنما نشأ في البيئة الغربية الحديثة على يد بعض المفكرين والفلاسفة البارزين في الغرب.

أما بالمعاجم العربية الحديثة، فهي على سبيل المثال لا الحصر: مؤسسات المجتمع المستقلة عن سلطة الدولة، التي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة طوعية واختيارية، مثل النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان (كيشانة، 2017، صفحة 18).

المجتمع: اسم فاعل من اجتمع، وهي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح وأهداف مشتركة.

المدني: من مدُن بالمكان، يمدن مدونا ومدن المدينة أتاها، وتمدن الرجل تخلق بأخلاق أهل المدن، وانتقل من حالة الخشونة والجهل إلى حالة من الأنس والمعرفة (سمير، 2018، صفحة 31).

أما بالمعاجم الغربية: إذا نظرنا في أحد أهم المعاجم الألمانية للعلوم الاجتماعية وهو معجم المصطلحات التاريخية الأساسية، نجد أن مانفريد ريدل قد وضع كافة اشتقاقات المصطلح (مواطن)، ولكنه لم يقدم شرحا خاصا لمصطلح المجتمع المدني، كذلك الحال في معجم ريتز الألماني الكبير للفلسفة، حيث ترد مصطلحات مواطن، وحقوق المواطن، ولكن المصطلح قيد البحث غائب هنا أيضا (بشارة، 2000، صفحة 71).

ويمكن الإشارة لبعض دلالات المفهوم « Civil » كما وردت في معجم أكسفورد إلى كل ما هو متعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين، ويعني أيضا مجموع القوانين المدنية.

2.1. الدلالة الاصطلاحية:

المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تعمل في المجال العام في الدولة لتحقيق أهدافها ملتزمة بقيم ومعايير المجتمع وأداء الأدوار السلمية، وتشمل كل الجمعيات والروابط والنقابات والأندية (جودة، 2025، صفحة 291). يعرف المنصف وناس المجتمع المدني بأنه: "مجموع البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضاماته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى الرسمي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً" (بوصنوبر، 2018، صفحة 25). وإذا انتقلنا إلى الدلالات الأكثر تحديداً، نجد أن المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والكنيسة. وفي المقابل، يرى المفكر الألماني هابرماس أن المجتمع المدني هو نسيج من الجمعيات والتنظيمات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشكلات المتعلقة بالشأن العام (كيشانة، 2017، صفحة 22).

ولعل التعريف الأكثر دقة الذي يمكن الوصول إليه هو التعريف الذي قدمه الباحث لاري دايموند، الذي عرّف المجتمع المدني بأنه حياة اجتماعية منظمة تطوعية، ممولة ذاتياً، مكتفية ذاتياً، مستقلة عن الدولة، وملتزمة بنظام قانوني أو بقواعد المشتركة. وبأنه يختلف عن المجتمع بشكل عام من حيث أنه يشمل المواطنين الذين يعملون بشكل جماعي للتعبير عن اهتماماتهم وعواطفهم وأفكارهم، من خلال تبادل المعلومات، تحقيق الأهداف المشتركة، تقديم المطالب للدولة ومحاسبة المسؤولين (Diamond, 1994).

من خلال هذا التعريف نرى كيف عمل الباحث على توضيح أهم ما يميز منظمات المجتمع المدني عن غيرها من المنظمات، ومن أهم النقاط المهمة أنها تسعى إلى تلبية الحاجات الإنسانية والخيرية، وتتصدى للبيروقراطية الحكومية، وتقوم على التطوع الإرادي المستقل عن سلطة الدولة.

وجاء في كتاب السوسيولوجيا السياسية أن المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط من الحكومة. وبذلك فإن الوظيفة الأساسية لهذا المجتمع إذا ما تمكن للوصول إلى مرحلة التماسك القوي والفعال هي لعب دور الوساطة بين الفرد (المواطن) والدولة المطلقة السيادة (سمير، 2018، صفحة 34). ومن ثم يصبح مصطلح المجتمع المدني يشير إلى مجموعة واسعة من المنظمات التي تشمل مجموعات المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية والمهنية، ومنظمات العمل الخيري.

2. خصائص المجتمع المدني:

- من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أن المجتمع المدني يملك مجموعة من الخصائص هي:
- يضم المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات التي تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي.
- يعد المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والمبادرة والتزوع للعمل الطوعي (في إطار مشاركة منظمة)، ركناً أساسياً في ثقافة بناء المؤسسات.
- تملك مؤسسات المجتمع المدني رؤية وتصوراً واضحاً لخريطة المجتمع، ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومصادر الضعف، وهي مؤسسات لها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، وتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات، سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- يأخذ المجتمع المدني بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تقع في كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية، ومؤسسات المجتمع المدني لها في كل من هذه المستويات (الله، 2020، صفحة 30).
- كما أن هناك العديد من القيم التي يمكن أن تطالب بها منظمات المجتمع المدني، ولكن هناك بعض العناصر الأساسية التي يجب توافرها لكي تتسم هذه المؤسسات بالمصداقية والشمولية، ومن بينها المشاركة والمساءلة المتبادلة، الاستقلالية والنزاهة والشفافية، الكفاءة والأداء.

3. مؤسسات المجتمع المدني:

يتميز المجتمع المدني بتنظيمه الذي يبنى على مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطار من الاستقلال النسبي عن الدولة من جهة وعن سيطرة أرباح شركات القطاع الخاص من جهة أخرى، ولذلك يمكن أن يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم، يقوم على العضوية التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية، أو اجتماعية، من دون أن يكون هناك دور في ذلك للرقابة أو الولاءات الأولية الأسرية والعشائرية والطائفية. ويؤكد حسنين توفيق إبراهيم أن المجتمع المدني يضم مجموعة من المؤسسات التي ينظم إليها الأفراد بمحض إرادتهم، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، والحركات النسائية والطلابية، وكل هذه المؤسسات تعبر عن تكوينات وشرائع اجتماعية، وهي تعمل من أجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح (سمير، 2018، الصفحات 55، 56).

4. أهداف منظمات المجتمع المدني:

تعددت وتنوعت الأهداف والوظائف التي تسعى المنظمات غير الحكومية القيام بها وفقا للمشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي الواقع في نطاق المنظمة، ووفقا للفرض الذي أنشئت من أجله. ولكن بصفة عامة حدد البعض الأهداف والوظائف التي يمكن أن تقوم بها المنظمات غير الحكومية فيما يلي:

- تحسين ظروف غير القادرين مما لا يستطيعون استثمار امكاناتهم واكتساب مختلف حقوقهم في المجتمع.
- تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.
- حث الحكومات على تبني توجهات وسياسات معينة لخدمة المواطنين.
- السعي لحل مشكلات قائمة.
- القيام بمبادرات للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.
- تجريب الجديد الذي قد تحجم عنه الحكومات لخوفها من الفشل.
- تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.
- الانفتاح على التجارب الناجحة للدول الأخرى التي قد تتلائم مع احتياجات المجتمع.
- الاستفادة من الخبرات المتاحة.
- استنفاد الطاقات الكامنة لدى الأفراد وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.
- تنظيم الجهود الذاتية في عمل جيد ومفيد ومنظم (عامر وعيسى المصري، 2015، صفحة 22).

5. منظمات المجتمع المدني والأدوار المنوطة بها:

في العقود الأخيرة اتسع عدد وحجم وتأثير منظمات المجتمع المدني بشكل كبير، حيث تعمل هذه الكيانات التطوعية بشكل تعاوني مع الأفراد وصانعي القرار والسياسات الحكوميين والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الحكومية الدولية بشأن القضايا ذات الأهمية للمنظمة، بما في ذلك الإغاثة الإنسانية الطارئة، وحل النزاعات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة والاستدامة، ورفع الوعي السياسي حول حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ومراقبة الجهات الفاعلة. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تتمتع بسلطة الدولة في سن التشريعات القانونية إلا أن قدرتها على توليد ما يسميه العلماء قانونا "ناعما"، من خلال الحملات والتعبئة، والدعوة، وكسب التأييد، ووضع الأجندات والتفاوض، معترف بها على نطاق واسع وتستخدم بفاعلية، بل وفي بعض الحالات تترك بعض التحديات المجتمعية بالكامل تقريبا للقطاع الخيري لحلها، لأن الحكومات غير قادرة أو بالأحرى غير راغبة في التصرف، ونتيجة لذلك أصبحت هذه المنظمات قوة مؤثرة في الحوكمة العالمية (W.Jenkins, 2012, p 460).

تشير الدكتور هيدي فراي الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، في التقرير السنوي الذي صدر عام 2024 حول "دور منظمات المجتمع المدني في زمن التراجع الديمقراطي"، إلى أن غالبية منظمات المجتمع

المدني تشارك في أنشطة رئيسية معينة تمكنها من المساهمة في الديمقراطية، أولاً، تشرك منظمات المجتمع المدني المواطنين وتمكنهم في مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان، ثانياً، تدعو العديد من هذه المنظمات إلى احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتراقب سياسات الحكومة وإجراءاتها، ثالثاً، من خلال عملها تعزز منظمات المجتمع المدني الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة من جانب السلطات العامة (Fry, 2024, p 15).

أولاً: إشراك المواطنين وتمكينهم:

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في حشد المواطنين وإشراكهم وتمكينهم في جميع المناطق، حيث يمكن للمواطنين التفاعل وبناء الثقة وتبادل المعلومات، وتشرك العديد من منظمات المجتمع المدني بشكل كبير أعضاء المجتمعات التي تخدمها أو تمثلها في أنشطتها، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل كقناة بين المواطنين وصانعي السياسات على المستويين المحلي والوطني.

ثانياً: تعزيز سيادة القانون:

يعد تعزيز سيادة القانون طريقة أخرى تساهم بها منظمات المجتمع المدني مساهمة مهمة في المجتمعات الديمقراطية، حيث ينص الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي 2012 على أن جميع الأشخاص والمؤسسات الخاصة والعامة، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولون أمام القوانين ولهم الحق دون تمييز في التمتع بحماية متساوية أمام القانون، وأكد أن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.

ثالثاً: المساءلة:

تعد محاسبة السلطات العامة مساهمة أساسية أخرى تقدمها منظمات المجتمع المدني للحياة الاجتماعية، وقد أظهر الباحثون أن وجود مجتمع مدني قوي أمر بالغ الأهمية لمحاسبة الحكومات بعد الانتخابات، وأن منظمات المجتمع المدني مهمة لزيادة الوعي السياسي وتأثير أعضائها.

ومن بين الآليات التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني بلعب هذا الدور، يشير الخبراء إلى الضغط العام الذي تمارسه الاحتجاجات، وتنظيم الدعم الدولي، واهتمام وسائل الإعلام، وتطوير شبكات قائمة من المواطنين لمراقبة الوكالات الحكومية والإشراف عليها، واستخدام الاستفتاءات والمبادرات الشعبية لتصويت المواطنين وغيرها. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً تعزيز ما يسميه الخبراء "المساءلة الأفقية"، أي الرقابة التي تمارسها مؤسسات الدولة مثل الهيئات التشريعية والسلطات القضائية، على سبيل المثال يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم معلومات مستقلة تفيد البرلمانين للإشراف على تصرفات الحكومة، كما يمكن أن تكون مصدراً مهماً للمعلومات لقضاة المحاكم والمكلفين بمكافحة الفساد أو الحفاظ على حقوق الإنسان (Fry, 2024, pp 15-18).

ثانياً: مفاهيم أساسية في السياحة البيئية

تعكس السياحة في الدول المتقدمة والنامية مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب، نظراً لأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية. كما أنها ظاهرة إنسانية تتسم بالحركة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعالم الخارجي والمجتمع المحلي داخل حدود الدولة.

1. مفهوم السياحة (في حدود المفهوم ومكوناته):

السياحة في اللغة هي السفر أي الانتقال من مكان لآخر، فإذا كان ذلك من مدينة إلى أخرى داخل نفس الدولة سميت سياحة داخلية، وإذا كان من دولة إلى أخرى سميت سياحة دولية (صالح، 2008، صفحة 59).

للسياحة أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر وفقاً لتعدد آراء المهتمين بدراسة طبيعتها ومكوناتها وجوانبها. ومن أولى المحاولات في هذا الصدد:

محاولة الأستاذين Krapf, Hunziker من جامعة برن، وعندهما فأن السياحة هي "مجموعة الظواهر والعلاقات الناجمة عن السفر والبقاء بعيدا عن الموطن الأصلي، بقاء غير دائم وغير مرتبط بأي نشاط للكسب" (الحكيم و أحمد الديب، 2012، صفحة 5).

وعرف كل من ماتيسون وأل Mathieson, Wall السياحة بأنها "حركة مؤقتة للأفراد إلى جهات بعيدة عن أماكن عملهم وإقامتهم العادية، وإلى حيث تقدم لهم التسهيلات التي تفي بحاجاتهم" (أحمد، جغرافية السياحة، 2011، صفحة 13). السياحة، في تعريف الاقتصادي النمساوي فونش وليرن، هي "جميع العمليات المترابطة، وخاصة العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب، وإقامتهم المؤقتة، وتنقلهم داخل وخارج المنطقة أو ولاية أو دولة معينة" (كافي، 2023، صفحة 20).

أما جان فادسان فيعرف السياحة بأنها: "نشاط ترفيهي يشمل السفر أو الإقامة بعيد عن الموطن المعتاد من أجل الترفيه والراحة والتزود بالتجارب والثقافة، بفضل مشاهدة مرنّيات جديدة للنشاط البشري ولوحات لطبيعة مجهولة" (الفتاح و عبد اللطيف طه، 2007، 74).

و ينظر علماء الاجتماع إلى السياحة على أنها الحركة الاجتماعية للتغير التي تتم بالإرادة والاختيار وهادفة إلى الترميم والاستجمام الذهني والروحي والعقلي والبدني، إلى جانب ذلك فإن السياحة تعد وسيلة هامة من وسائل الاتصال والتواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب وبعضها البعض (أحمد، 2010، صفحة 46).

ومن هنا يمكن تعريف السياحة على أنها مجموع الظواهر والعلاقات التي تنجم عن تفاعل السائحين، وكل نشاط إنساني يشتمل على العديد من الجوانب، كالسلوك الإنساني، واستخدام الموارد السياحية، التفاعل مع الأشخاص الآخرين، والعلاقة بين الاقتصاد والبيئة.

2. أركان السياحة:

تتداخل الأنشطة السياحية مع العديد من المجالات، وفيما يلي المكونات الرئيسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تطوير وتخطيط:

➤ **عوامل وعناصر الجذب:** وتشمل المقومات الطبيعية مثل المناخ، التضاريس، الشواطئ، البحار، الأنهار، الغابات، والمحميات، بالإضافة إلى الدوافع البشرية مثل المواقع التاريخية والثقافية والأثرية والدينية إلى جانب المدن الترفيهية والمنترهات.

➤ **مرافق الإيواء والضيافة:** مثل الفنادق، النزل، بيوت الضيافة، المطاعم، وأماكن الاستراحة:

1. **الخدمات المتنوعة:** مثل مراكز المعلومات السياحية، وكالات السفر والسياحة، مراكز إنتاج وبيع الصناعات التقليدية، البنوك، المراكز الطبية، الخدمات البريدية، الشرطة، والمرشدين السياحيين.

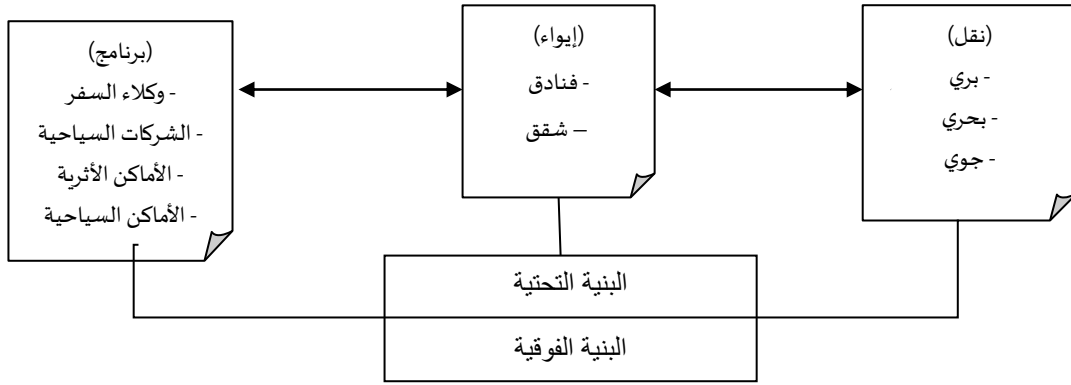
2. **خدمات النقل:** وتشمل مختلف وسائل النقل بحسب طبيعة المنطقة السياحية.

3. **خدمات البنية التحتية:** وتشمل توفير مياه الشرب، الكهرباء، التخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، إضافة إلى تطوير شبكات الطرق والاتصالات.

4. **العناصر المؤسسية:** وتشمل خطط التسويق وبرامج الترويج السياحي، مثل سن التشريعات والأنظمة والقوانين، إنشاء الهياكل التنظيمية العامة، وضع حوافز للاستثمار في القطاع السياحي، وتصميم برامج التعليم والتدريب للعاملين في هذا القطاع (كافي، التسويق السياحي، 2023، صفحة 27).

وعموما فإن أركان السياحة تقسم إلى ثلاثة أركان كما يعكسها الشكل التالي:

الشكل 2: أركان الصناعة السياحية



(المصدر: كافي، 2023، صفحة 28)

3. السياحة البيئية وعوامل نجاحها:

السياحة البيئية هي إحدى المصطلحات الجديدة التي دخلت مؤخرًا في القاموس السياحي العالمي. وتُعرف بأنها السفر إلى المناطق الطبيعية للاستمتاع بمواردها البيئية المتنوعة – مثل البحار، الجبال، الصحاري، والحياة البحرية – مع ممارسة بعض الأنشطة الخاصة مثل: الغوص والصيد وغيرها.

وفي الحقيقة فإن هناك عدة عوامل تساعد على نجاح السياحة البيئية وانتعاشها ومن أهمها:

- رغبة بعض الناس في العودة للطبيعة.
- الرغبة الملحة للكثيرين في كسر الروتين اليومي طوال العام.
- رغبة الأشخاص في زيارة المناطق الطبيعية قبل أن تغزوها المدينة وتقنياتها الحديثة.
- مزاوله بعض الأنشطة التي تتميز بها هذه البيئات الخاصة.

وتعد السياحة البيئية إحدى المصادر الجديدة للدخل القومي، فسائحو السياحة البيئية ينفقون عادة أكثر من السائحين العاديين، ويشكلون نسبة من حجم الإنفاق العالمي للسياحة الدولية (شحاتة، 2005، صفحة 84).

ثالثًا: التنمية السياحية وأسس استدامتها

بعد التعرف على السياحة وأهميتها نأتي إلى عرض مفهوم جديد للسياحة انتهجته المنظمة العالمية للسياحة وتعمل الهيئات السياحية لكل دولة على بلوغه.

1. أبعاد ومفهوم التنمية المستدامة:

1.1. مفهوم التنمية:

تعني كلمة تنمية من الناحية اللغوية عملية نمو طبيعي تسير في مراحل متعددة، بمعنى آخر تعني التطور في مراحل متتالية. وجاء في لسان العرب لابن منظور وفي باب نبي نميت تنمية رفعها رفعة (منظور، 2016، صفحة 342).

أما المفهوم الاصطلاحي للتنمية فيعرفها البعض بأنها التقدم الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق ظروف اقتصادية أفضل. كذلك تعرف بأنها: "مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية والعوامل البيئية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو" (مصطفى، 2019، صفحة 77).

وعليه يمكن تعريف التنمية بأنها عملية إنسانية تهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان المادية والمعنوية من خلال الاعتماد على الذات والموارد المحلية والتوافق مع البيئة والتغيرات البيئية.

2.1. مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح Sustainable Development في اللغة الإنجليزية بمعنى التنمية المستدامة والتي تعني الاستمرارية والقدرة على التحمل والدعم من جميع فئات المجتمع المختلفة، وهي مشتقة من كلمة Sustain أي دعم أو أيد أو استمر، والجدير بالذكر أن "الديمومة" أو الاستمرارية تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية، لكي تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة (غريب و وجدي، 2018، صفحة 68).

عُرفت التنمية المستدامة أول مرة عام (1987م) في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) بأنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (المنير، 2015، صفحة 16).

فالتنمية المستدامة تعبر عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل (خالد، 2010، صفحة 20)، بمعنى هي التنمية التي تعمل على تلبية الاحتياجات الحالية مع المساهمة في احتياجات الأجيال القادمة (Needham, 2011, p 279).

كما نجد أن من التعريفات المتفق عليها لتعريف التنمية المستدامة هو أنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي" (خلفاوي، 2019، صفحة 142).

بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وتلبية الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (زيان، 2023، صفحة 11).

يتضح من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة هي تنمية قابلة للاستمرار وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان وبين المجتمع وتنميته، وأنها عملية تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان والارتقاء بها، والقضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل، وتحسين ورفع مستوى الخدمات الصحية، والنهوض بمؤسسات التربية دون أن يكون هناك استنزاف للموارد الطبيعية.

2. مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

التنمية السياحية هي عملية معقدة ومتعددة الجوانب تشمل عدة عناصر مترابطة ومتداخلة. وهي تقوم على محاولة عملية وتطبيقية لتحقيق الاستخدام الأمثل للعناصر الأساسية للإنتاج السياحي.

وقد تم تعريفه بأنه "وسيلة لتحقيق غاية، والتي تُعد، إلى جانب أشكال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى داخل الدولة، مساراً آمناً ومدرّساً نحو تحقيق الاستقرار السياسي" (كافي، التسويق السياحي الإلكتروني وأثر الاتصالات التسويقية الإلكترونية في استقطاب السياح، 2019، صفحة 20).

تُعرّف التنمية السياحة المستدامة بأنها الاستخدام الأمثل للموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية داخل المواقع السياحية دون الإضرار بها، أو التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتحقيق متطلباتها التنموية، ودون تعريض البيئة أو الموارد الطبيعية والبشرية للتدمير والاستنزاف. وهي تختلف عن مفهوم التنمية التقليدية بتركيزها على عنصر الاستخدام، حيث تؤكد على تلبية احتياجات السياح ومتطلباتهم دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. ولهذا السبب، تركز التنمية المستدامة على استمرارية الموارد السياحية للأجيال الحالية والمستقبلية، مع إيلاء أهمية لمشاركة المجتمعات المحلية في عملية تطوير وتعزيز الأنشطة السياحية (الكردي، 2025، صفحة 104).

من التعريفات السابقة تجد الباحثة أن التنمية السياحية المستدامة عملية متكاملة بين عدة عناصر طبيعية متوفرة في المنطقة، تشتت توفير التسهيلات والخدمات والمرافق العامة التي تعد أساسية لإشباع حاجات ورغبات السياح دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

3. مبادئ السياحة المستدامة:

يستند التصور العام لتنمية السياحة المستدامة على أربعة مبادئ أساسية:

1.2. الاستدامة السياحية البيئية: تتماشى التنمية السياحية مع الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي والموارد البيولوجية داخل الموقع السياحي.

2.2. الاستدامة السياحية الثقافية: تزيد التنمية السياحية من تحكم المجتمعات المستدامة بحياتهم وهي تتماشى مع ثقافة المجموعات المستهدفة وقيمها، وتحافظ على هوية المجتمعات المحلية.

3.2. الاستدامة السياحية الاقتصادية: تعتبر التنمية السياحية فعالة من المنظور الاقتصادي وتتم إدارة الموارد لتعيل أجيال المستقبل.

4.2. الاستدامة السياحية المستدامة: يخطط للتنمية السياحية بشكل تستفيد منه الجماعات المستدامة في المواقع السياحية، ويدر أرباحاً لأصحاب الأعمال التجارية المستدامة (الكردى، 2025، صفحة 110).

4. مقاربات في التنمية السياحية المستدامة:

المقاربة الأولى: المقاربة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تعتمد هذه المقاربة على دراسة العلاقات المتبادلة ما بين الأعمدة الثلاثة. دعماً لهذه المقاربة، أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1993 مسودة أولية لدليل السياحة البيئية والاقتصادية، والمعروف اختصاراً بـ (SEET)، من أجل تقييم المكونات الاقتصادية والبيئية التي يتضمنها مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

المقاربة الثانية: المقاربة الحيوية

ترتكز هذه المقاربة على فكرة أن النظم الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات السياحية تعتمد على البيئة العالمية. ومن هذا المنظور، فإن استدامة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتبع استدامة البيئة. وبناءً على ذلك، تُرى التنمية السياحية من منظور البيئة الحيوية بوصفها قدرة النظام البيولوجي في الموقع السياحي على الاستجابة الإيجابية للتغير. ويعني ذلك أن العنصر الأساسي الذي يجب الحفاظ عليه هو قدرة النظم البيولوجية على الاستجابة المرنة للتغيرات الخارجية.

المقاربة الثالثة: مقاربة رأس المال

تُعَدّ مقاربة رأس المال، باعتبارها الطريقة الثالثة في دراسة التنمية السياحية المستدامة، الأقرب إلى الاقتصاديين، رغم أنها تتجاوز بكثير نطاق اهتمامهم التقليدي. حيث تستعير هذه المقاربة مفهوم رأس المال من الاقتصاد وتوسّع تعريفه ليشمل اعتبارات متعددة مرتبطة باستمرار التنمية السياحية. ورغم وجود اختلافات بين الاقتصاديين بشأن مفهوم التنمية السياحية المستدامة، إلا أن هناك اتفاقاً أساسياً على نقطة واحدة وهي أن التنمية السياحية المستدامة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الدخل السياحي.

رابعاً: المجتمع المدني كآلية لتفعيل التنمية السياحية في الجزائر

1.4. المجتمع المدني والتنمية في الجزائر:

عرفت الساحة الإعلامية والسياسية في الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي بحيث بدأ الحديث عن هذا المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية، وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، وهذا ليس في المجال السياسي فقط بل أيضاً في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

لم يكن غريب إذن، أن يرتبط مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة بعملية انتقال النظام السياسي الجزائري إلى وضع آخر لمسيرة الأوضاع الجديدة. وبالتالي ظهر المجتمع المدني كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، وذلك لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الأحادي القائم، ونظرا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون والتسهيلات لها، والتخفيف من الإجراءات الروتينية بإنشاء تلك المنظمات، وبالتالي منحها مساحة كافية للعمل وللتحرك كشريك فاعل وهام.

فبعد التحول الديمقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر على اعتبار أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديمقراطي لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة، وتوازيا مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية، مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر والتي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني، الذي احتل ولا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي فحسب، بل تجاوز دوره إلى المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والتنموية، فأصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وفي مختلف الأنشطة الحيوية مثل: (وردة، 2015، الصفحات 213، 214).

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة، والسعي لتدعيم هذه الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.
- العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية.
- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.
- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.
- في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.
- في مجال مكافحة الفقر.
- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.
- في مجال تنمية المجتمعات المحلية.

إن كل هذه الأهداف التنموية التي سعت ولا زالت تسعى مختلف هيئات المجتمع المدني إلى تحقيقها هي بمثابة تحديات أو رهانات، تسعى من خلال تحقيقها إلى إثبات وجودها في مقابل وجود الكيان الحكومي، وتساهم في قرارات الدولة لمواجهة تحدي التنمية الأشمل لمختلف أوجه الحياة في المجتمع.

2.4. مساهمة المجتمع المدني في تدعيم السياحة البيئية وتنميتها في الجزائر

يلعب المجتمع المدني إلى جانب المؤسسات الحكومية دورا بارزا في تنشيط السياحة البيئية وترقيتها، وفي هذا السياق أولى القانون الجزائري عناية لحرية إنشاء الجمعيات الأهلية والذي فاق عددها في الجزائر 100 ألف جمعية، وعلى الرغم من أن الجمعيات التي تعنى بقضايا السياحة هي قليلة العدد مقارنة بالجمعيات الأخرى، إلا أنها تلعب أدوارا جد مهمة في ترقية السياحة البيئية وتتجلى في:

- 1- التحسيس والتوعية بالمخاطر البيئية وبأهمية المحافظة على بيئة نظيفة.
- 2- المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي الذي يعتبر من المقومات الهامة للسياحة البيئية، وحث المجتمع المضيف والسياح الزائرين على الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية بمواقع السياحة البيئية، خاصة المجالات المحمية.
- 3- التعريف بمواقع السياحة البيئية وإبراز مختلف مقوماتها لجذب السياح البيئيين.
- 4- دعم جهود المؤسسات الحكومية ومختلف الجهات الوطنية والدولية في الحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية للمناطق السياحية. وتنمية المواقع السياحية البيئية بصورة مستدامة.

5- المشاركة في عملية التخطيط للسياحة البيئية وصنع القرارات في حدود ما ينص عليه القانون، إما عن طريق العضوية في بعض الهيئات الحكومية المعنية بشؤون البيئة والسياحة، أو عن طريق تقديم تقارير في مجال نشاطها تستند عليها الهيئات الحكومية في صناعة قراراتها.

6- اللجوء للقضاء في حال وقوع ضرر يمس بمصالح أعضائها الفردية والجماعية أو في حال وجود اعتداء على البيئة.

7- المساهمة المادية في حدود ما تملكه مؤسسات المجتمع المدني من امكانيات في إعادة تأهيل المناطق الطبيعية والتاريخية، أو معنويًا بالمساندة والدعم بالكوادر البشرية.

إن الفرد بما يمتلكه من عقل ومنطق وقدرات وملكات ومهارات يكون قادراً على توجيه الرأي العام تجاه القضايا التي تتعلق بالسياحة، فكلما كان الفرد ممتلكاً للقدرة على الإقناع وزرع الأفكار الإيجابية تجاه السياح، فإنه يبني قاعدة لتنفيذ رؤيته بما يحقق أهداف التنمية السياحية.

ويمكن للفرد من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي ينتمي إليها في المجتمع أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية السياحية ومساعدة أفراد المجتمع على تنمية وعيهم السياحي من خلال:

- الترويج لفكرة السياحة، ونشر الثقافة السياحية بين جميع أفراد المجتمع، وجعلها تحتل موقع الاهتمام والأولوية لدى المخطط الاقتصادي ومتخذ القرار السياسي.
- المساهمة بفعالية في إنشاء المقاصد السياحية، وتشجيع المستثمرين المحليين للدخول بفعالية في مجال الاستثمار السياحي بما يؤكد التوجه الاستثماري للأفراد خاصة في مجال تقديم التمويل للمشروعات السياحية.
- تحسين العلاقات والروابط القائمة بين أطراف العملية السياحية، وتأكيد المصالح والمنافع المشتركة مع بعضهم البعض بما ينعكس على بناء رأي مؤيد عام للسياحة ومتبني لقضاياها.
- الدفاع عن نشاط السياحة، خاصة في الأوقات الحرجة والصعبة والتي قد تؤثر على المردود السياحي للدولة والمجتمع، لا سيما فيما يتعلق بأمن السائح (الريامي، النيهاني، و الكندي، 2010، الصفحات 142، 143).

ومن الجمعيات التي تلعب دوراً بارزاً في تعزيز السياحة البيئية المستدامة نذكر ما يلي:

➤ جمعية بارباروس للبيئة البحرية:

تأسست جمعية بربروس البحرية عام 2011 بولاية وهران. وهي جمعية تهتم بالأنشطة البحرية مثل الغوص في أعماق البحار. وقد بذلت جهوداً كبيرة في مجال السياحة البيئية مثل رفع مستوى الوعي والعمل على حماية الجزر القريبة من سواحل وهران، نلخصها على النحو التالي:

- تنظيف قاع البحر من خلال العديد من الأنشطة والزيارات الميدانية، وتدريب الغواصين على الحفاظ على البيئة.
- القيام بحملات توعية واسعة للمواطنين وصناع القرار حول أهمية الحفاظ على نظافة البحر، والتداعيات السلبية الناجمة عن إلقاء النفايات بشكل عشوائي.
- تنظيم العديد من الأنشطة والرحلات الميدانية، وتدريب الغواصين على الحفاظ على البيئة.
- إجراء حملات توعية واسعة للمواطنين وصناع القرار حول أهمية الحفاظ على نظافة البحر، والتداعيات السلبية الناتجة عن التخلص العشوائي من النفايات على النباتات والحيوانات البحرية.
- إبلاغ السلطات المحلية عن الأنواع البحرية السامة على طول السواحل، مثل قناديل البحر، والتي تم اكتشافها على السواحل الغربية لوهران في أوائل أبريل 2021.
- إجراء أبحاث علمية في مجال الحفاظ على البيئة، والعمل على تعزيز المناطق البحرية المحمية وتشجيع الصيد المستدام كوسيلة للحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد البحرية.
- تشجيع الابتكارات في المجالات البيئية والاجتماعية. ويساعد البرنامج صناع القرار السياسي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الابتكار البيئي، والشركات الناشئة ورواد الأعمال في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، الذين يعتبرون خلق فرص العمل وحماية الموارد الطبيعية قضايا أساسية تساهم في استقرارهم الاقتصادي.

- بالتعاون مع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN)، عملت الجمعية على إعادة تأهيل وتعزيز إحدى الجزر في ولاية وهران، حيث كان السياح يمارسون أنشطة غير مسؤولة بيئيًا، مما أثر سلبًا على الطيور التي تعد جزءًا من النظام البيئي للجزيرة. وقدم الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة 50% من التمويل، أي ما يعادل 20,000 يورو. وقام أعضاء الجمعية بإنشاء ممر أرضي، ووضعوا كراسي وطاولات مصنوعة من مواد صديقة للبيئة، ووقروا صناديق للقمامة لاستخدام السياح أثناء تواجدهم في الموقع. وبفضل جهود هذه الجمعية، تم تصنيف الجزيرة مؤخرًا (أبريل 2017) كمحمية بحرية.

- في إطار تأسيس الجمعية الوطنية لمتابعة وتقييم شراكات السلطات العمومية – المجتمع المدني، تم في 23 مارس 2017 إمضاء اتفاقية شراكة مع وزارة الموارد المائية والبيئة خلال اجتماع عُقد بمقر ولاية وهران، حضره الوالي والوزير وجمعيات بيئية (حليمة، 2024، الصفحات 279، 280).

➤ جمعية Oxy-Jeune درقينة، ولاية بجاية:

هي جمعية بيئية وتربوية، تم الاعتراف بها رسميًا في 12 أبريل 2016 من قبل بلدية "دراع القايدة". تهدف الجمعية بشكل رئيسي إلى تعزيز والحفاظ على التراث الطبيعي والتاريخي لدراع القايدة، وتشجيع وتدريب الشباب على مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف أخرى مثل الإشراف على المبادرات المتعلقة بالتربية البيئية والمدنية، وتعزيز وتطوير السياحة البيئية، ودعم الرياضة الجبلية.

من بين أهم الأنشطة التي قامت بها الجمعية لتعزيز السياحة البيئية هو سعيها لغرس وتنمية حس المواطنة البيئية والمسؤولية الفردية تجاه البيئة. ومن بين أنشطتها الرئيسية في مجال التربية البيئية والتوعية والتدريب نذكر ما يلي:

1 - تنظيم أيام تدريبية:

أحد أبرز الفعاليات التدريبية التي نظمتها الجمعية كان "اليوم الوطني لتدريب السفراء البيئيين"، الذي أقيم في درقينة بالمركز الثقافي "معتوب النواس"، بالتعاون مع مديرية الشباب والرياضة، ومجلس ولاية بجاية، ومجلس بلدية "دراع القايدة"، وحافظ الغابات، والمحمية الوطنية "لقورايا"، في الفترة من 5 إلى 8 سبتمبر 2018.

أشرف على التدريب أساتذة جامعيون، ومدرّبون خبراء، ونشطاء، ومتخصصون في المجتمع المدني والبيئة، بمشاركة 20 ناشطًا بيئيًا يمثلون 14 ولاية. وفي نهاية التدريب، وقّع المشاركون "ميثاق السفير البيئي"، والذي سيكون التزامًا أخلاقيًا لحماية الطبيعة والمسؤولية البيئية. ودام هذا التكوين لمدة أربعة أيام متتالية، شملت التغطية الكاملة لمصاريف الإقامة والوجبات.

2 - المشاركة في إعادة تأهيل المعالم التراثية والطبيعية:

شاركت الجمعية في الأعمال التطوعية ببحيرة "ميزاية" بدعوة من المحمية الوطنية لقورايا في 29 سبتمبر 2018. شملت الأنشطة جمع النفايات الصلبة التي تركها الزوار، والحفاظ على النباتات المحيطة، وأداء مهام تهدف إلى الحفاظ على البيئة استعدادًا لموسم هجرة الطيور المائية من شهر أكتوبر إلى شهر مارس.

كما شاركت الجمعية في "اليوم التوعوي للبيئة" حول "البيئة والمخاطر الصحية الناجمة عن تلوث المحيط"، الذي نظّمته تنسيقية بلدية Taskriout في 23 سبتمبر 2018. حضر الفعالية السلطات المحلية وطلاب المدارس ونشطاء المجتمع والمواطنون، وشارك فيها أساتذة ومتخصصون وأطباء وممثل مكتب النظافة البلدي، وتناولوا مواضيع رئيسية مثل التلوث، والتربية البيئية، وإدارة النفايات (حليمة، 2024، الصفحات 281، 282).

➤ جمعية "المبدوع" ابن زياد قسنطينة:

الجمعية حديثة النشأة حيث بدأت نشاطها على مستوى المركز الثقافي لابن زياد سنة 2006، وقد تبنت الجمعية هدفًا عامًا تمثل في تحسيس المواطنين خاصة الشباب منهم بضرورة حماية البيئة إضافة إلى أهداف أساسية أخرى، ولتحقيق هذه الأهداف انتهجت الجمعية عدة أساليب أهمها:

1. العمل الجوّاري: ساهمت الجمعية من خلال الاتصال بفئة الطلبة وتلاميذ الأطوار الابتدائية والأساسية وأساتذة مادة العلوم في تقديم وشرح بعض الدروس المتعلقة بالجيولوجيا وكذا علم النبات، إضافة إلى الإسهام في تنظيم وتنشيط فعاليات مهرجان ربيع الطفل كل سنة والمقام على مستوى البلدية، من خلال إقامة مسابقات بين الأطفال وحملات تطوعية وكذا خرجات ترفيهية.

2. تنظيم أو الاشتراك في التظاهرات المختلفة: تمتلك الجمعية معرضاً ثرياً بالمقتنيات التي تمثل مختلف النواحي البيئية، حيث ينقسم المعرض إلى عدة أجنحة تتمثل في جناح للنباتات المختلفة التي تنمو بمنطقة ابن زياد، إضافة إلى جناح خاص بالجيولوجيا يتضمن قسم الصخور بأنواعها المتحولة والرسوبية والبركانية، قسم المعادن وقسم المستحاثات، والتي اكتشفتها الجمعية على مستوى جبل الزواوي بإبن زياد، أما الجناح الثالث فهو خاص بالتسليّة العلمية، وجناح رابع يحوي مكتبة الجمعية البيئية إضافة إلى أقراص مضغوطة.

وقد قامت الجمعية بتمثيل ولاية قسنطينة في عدة تظاهرات وطنية كالمصالون الوطني الأول للأنشطة العلمية بولاية وهران، وكذا المشاركة في الملتقى الأول للجمعيات البيئية بولاية تيزي وزو، والتي عادت إليها الجمعية مؤخراً لتكون عضواً مؤسساً في الفدرالية الوطنية لاستكشاف المغارات وغيرها من المشاركات. (بوطمينة، 2011، الصفحات 344 - 346).

3. الخرجات الميدانية: وتعتبر النشاط الأساسي للجمعية كونها تؤمن بأن العمل من أجل البيئة يكون في الميدان ونظراً للثروة التي تزخر بها منطقة ابن زياد، فإن الجمعية تنظم خرجات دورية إلى المنطقة سواء الجزء الجبلي أو الغابي، وتأخذ هذه الخرجات عدة صور فمنها الخرجات التكوينية في مجال البيئة، والخرجات ذات الطابع السياحي، أين يتم استضافة أفواج من خارج المنطقة وداخلها، وتقوم بدور الدليل لهم للتعريف بالإمكانيات الكبيرة التي تتميز بها المنطقة كفضاء للاستجمام والرياضة في آن واحد، وضمن هذا السياق فقد استقبلت الجمعية ضيوفاً من خارج الوطن مغتربين وأوروبيين.

ودائماً في إطار العمل الجمعوي وترسيم منطقة جبل الزواوي وغابة (شطابة) كمحمية طبيعية، قامت الجمعية بوضع إحصاء مفصل للأنواع النباتية تضم أكثر من 400 نوع، والعمل على تصوير هذه الأنواع لإنجاز موسوعة لهذه الفصائل مرفقة بقائمة للمنابع المائية بالمنطقة (بوطمينة، 2011، الصفحات 347، 348).

VI. نتائج الدراسة

- من خلال دراسة المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق تنمية سياحة بيئية مستدامة (من خلال دور الجمعيات) تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:
- يساهم المجتمع المدني في تنمية الوعي البيئي وترسيخ مبادئ السياحة البيئية المستدامة، والتوعية بمخاطر التلوث ورمي النفايات على البيئة الطبيعية.
- يُعد المجتمع المدني شريكاً أساسياً ومكملاً للمؤسسات الحكومية، مادياً ومعنوياً، في الحفاظ على المناطق الطبيعية والتاريخية وإعادة تأهيلها، والتي تعد عناصر أساسية للسياحة البيئية.
- يسهر المجتمع المدني على غرس فكرة احترام الحق في بيئة نظيفة وسياحة مستدامة بين السكان المحليين، من خلال التدريب والإرشاد المقدم من المختصين البيئيين.
- ومن هنا، فإن إنشاء مؤسسات غير حكومية تضم المهتمين بالسياحة، وتأسيس منظمات للمجتمع المدني، أو وضع هذه التنظيمات في طليعة الصدارة المجتمعية، سيساعد على ضمان نجاح السياحة، وتوفير الأسس اللازمة لهذا النجاح، ويعزز بشكل أكبر دور الجمعيات والمجتمع في النهوض بها.

VII. خاتمة:

بالرغم من المقومات السياحية المعتبرة التي تعد إحدى مقومات الجذب السياحي بالجزائر، والتي تؤهلها لأن تكون مصدراً مهماً للدخل الوطني وامتصاص البطالة، وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة منذ الاستقلال لتحسين القطاع وترقيته من خلال عدة برامج ومخططات تنموية، لم ترتقي إلى مصاف السياحة الدولية، بسبب اعتماد الدولة بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات دون غيرها من القطاعات.

ولكن بعد إعداد الجزائر المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2030 الذي يعد مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية، وجزءا رئيسيا من المخطط الوطني لهيئة الإقليم في أفاق 2030، أصبح هناك تصور جديد يعكس أهداف الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، يهدف إلى تحقيق توازن ثلاثي يشمل بين الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية، ولكن بشرط تفعيل هذا المخطط من خلال تشجيع الشراكة بين القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، هذا الأخير الذي لعب دورا بارزا في تنمية سياحية بيئية مستدامة بالرغم من المعوقات التي تعترضه، والدور المحدود لجمعياته.

الإحالات والمراجع:

1. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (2016). لسان العرب (المجلد 15). بيروت: دار صادر.
2. أحمد بن جمعة الريامي، سعود النبهاني، وعادل الكندي. (2010). *التربية وتنمية الوعي السياحي، السياسي، المهني*. عمان: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.
3. أحمد، م. ش. (2010). *دراسة في منخل علم السياحة*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
4. الريامي، أ. ب. (2011). *التربية السياحية في سلطنة عمان، مفهومها وأهدافها وبرامج تنميتها*. (éd. 1). عمان: مكتبة الضامري للنشر والتوزيع.
5. الفتاح، م. ع. & عبد اللطيف طه، ط. (2007). *الجغرافيا السياحية*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
6. القميد، م. ع. & كامل النمر، ب. (2011). *مبادئ السياحة*. (éd. 1). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
7. الكردي، إ. خ. (2025). *استراتيجيات التخطيط والتنمية السياحية*. (éd. 1). الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
8. المنير، ر. ع. (2015). *التعليم من أجل التنمية المستدامة في منهج رياض الأطفال*. (éd. 1). الإمارات العربية المتحدة: مركز دبيونو لتعليم التفكير.
9. حسن أحمد شحاتة. (2005). *التلوث البيئي وإعاقة السياحة*. القاهرة: مكتبة الدار المصرية للكتاب.
10. حمزة دراركة، مروان، و حمزة العلوان. (2014). *مبادئ السياحة*. عمان، الأردن: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.
11. خضرة، ج. ب. & كافي، م. (2018). *السياحة الإلكترونية - قسنطينة - الجزائر: ألفا للوثائق*.
12. صالح، غ. (2008). *اقتصاديات السياحة*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
13. طارق عبد الرؤوف عامر، وإيهاب عيسى المصري. (2015). *الجمعيات الأهلية*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
14. عبد الحكيم خليل مصطفى. (2019). *الصحافة وقضايا التنمية الاجتماعية في الدول النامية*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
15. عبد الله بوصنوبر. (2018). *دور الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب (الحركة الجمعوية)*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
16. عزت زيان. (2023). *مؤشرات التنمية المستدامة*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
17. عزمي بشارة. (2000). *المجتمع المدني دراسة نقدية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
18. علي الطراح، و غسان سنو. (2004). *التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة دراسات في آثار العولمة والتحول العالمية*. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
19. عمر بن لخضر خلفاوي. (2019). *التنمية المستدامة للمنظمات*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
20. غريب، م. & جودي، ح. (2018). *الإعلام والتنمية المستدامة رؤية 2030 المملكة العربية السعودية نموذجا*. (éd. 1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
21. فوغالي حليمه. (2024). *السياحة البيئية بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية الحق في بيئة نظيفة*. الإسكندرية - مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
22. قاسم خالد. (1010). *إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
23. قريد سمير. (2018). *المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
24. كافي، م. ي. (2019). *التسويق السياحي الإلكتروني وأثر الاتصالات التسويقية الإلكترونية في استقطاب السياح*. عمان - الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
25. كافي، م. ي. (2023). *التسويق السياحي*. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
26. كيشانة، م. (2017). *المجتمع المدني أسسه المفاهيمية والاقتصادية واختباراته التاريخية*. مصر: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
27. محمد صبحي عبد الحكيم، و حمدي أحمد الديب. (2012). *جغرافية السياحة*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
28. منال شوقي عبد المعطي أحمد. (2011). *جغرافية السياحة*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
29. مونية بن بو عبد الله. (2020). *مؤسسات المجتمع المدني دراسة قانونية*. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.
30. جبودة، ب. س (مارس 2025). *منظمات المجتمع المدني الليبية وتمكين الشباب مجلة القرطاس السادس (السادس والعشرون)*. 291.
31. شرفي وردة. (2015). *تحديات المجتمع المدني في الجزائر. فعاليات الملتقى الوطني حول المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر (الصفحات 209 - 223)*. قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة قسنطينة 3.
32. علي بوطمينه. (2011). *المجتمع الريفي والبيئة المحلية بين الواقع والتطلعات. فعاليات الملتقى الوطني حول البيئة والمجتمع (الصفحات 341 - 349)*. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
33. حيلة حنان. (2022). *منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات (أطروحة دكتوراه)*. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، أدرار : جامعة أحمد دراية.
34. Diamond, L. (1994, July). Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation. *Journal Of Democracy*, 5(3), pp. 4 - 17.
35. Fry, H. (2024). *THE 2024 REPORT ON GENDER ISSUES: Fostering free and inclusives societies: The role of civil society organizations in a time of democratic decline*. Organization for Security and Co-operation in Europe.
36. Needham, M. (2011). Psychological approach to a thriving resilient community. *International Journal of Business, Humanities and Technology*, 1(3), pp. 279 - 283.
37. W.Jenkins, G. (2012). Nongovernmental Organizations and the Forces Against Them: Lessons on the Anti-NGO Movement. *BROOKLYN JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW*, 37(2), pp. 1 - 70.